

عنوان البحث

السياسات وأثرها في إدارة المخاطر

إعداد الطالب/

عمر عبدالله عبدالقادر غبان الصبحي

إشراف/

د. الفيصّل عبد الحميد

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2023

مقدمة:

تعد إدارة المخاطر من أهم العوامل التي تؤثر على استمرارية ونجاح المؤسسات في العصر الحديث، حيث تواجه المنظمات مجموعة متنوعة من المخاطر التي قد تؤثر على أدائها وسمعتها. وفي هذا السياق، تبرز السياسات التنظيمية كأداة رئيسية في توجيه المؤسسات نحو التعامل مع المخاطر بفعالية تُعد السياسات وسيلة لتحديد وتوجيه سلوك الأفراد داخل المؤسسة، وضمان اتخاذ القرارات الصحيحة في الأوقات الحرجة.

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين السياسات وإدارة المخاطر، مع تسليط الضوء على أهمية وجود سياسات مدروسة ومُحددة تُمكن المؤسسة من مواجهة المخاطر بكفاءة. كما تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية تصميم السياسات بما يتناسب مع بيئة المخاطر المتغيرة، بالإضافة إلى تحليل التأثيرات العملية لتلك السياسات في عدد من المنظمات.

تسعى هذه الرسالة أيضاً إلى تسليط الضوء على الفجوات الحالية في السياسات المعتمدة في إدارة المخاطر، واقتراح حلول وتوصيات لتحسينها. ومن خلال استعراض عدد من الدراسات والحالات العملية، ستساهم هذه الدراسة في تعزيز الفهم الأكاديمي لأثر السياسات في إدارة المخاطر، وستوفر إرشادات عملية لأصحاب القرار في تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر الفعالة.

دراسات حالة مقترحة:

1. القطاع المالي: يمكن تحليل سياسات إدارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية الكبرى. حيث تتضمن هذه السياسات إجراءات صارمة للحد من المخاطر المالية مثل القروض المعدومة أو التقلبات في أسعار العملات.

2. الصناعات الثقيلة: دراسة سياسات إدارة المخاطر في الشركات العاملة في مجال النفط والغاز أو البناء. هذه الصناعات تواجه مخاطر كبيرة تتعلق بالسلامة والصحة والبيئة.

3. القطاع الحكومي: يمكن استعراض كيفية تأثير السياسات الحكومية على إدارة المخاطر في مجالات مثل الصحة العامة أو إدارة الكوارث الطبيعية.

4. الشركات التقنية: للتطورات الكبيرة في التكنولوجيا، يمكن دراسة سياسات الشركات التكنولوجية فيما يتعلق بإدارة المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني وحماية البيانات.

مشكلة الدراسة:

تعد السياسات المؤسسية واحدة من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها المنظمات لإدارة المخاطر، ولكن العديد من المؤسسات تواجه تحديات في تصميم وتنفيذ السياسات التي تكون فعالة بما يكفي للتعامل مع المخاطر المتزايدة والمتغيرة في بيئة الأعمال الحديثة. على الرغم من اعتماد سياسات لإدارة المخاطر، إلا أن هناك فجوة واضحة بين ما تهدف إليه تلك السياسات وما يتم تحقيقه فعلياً على أرض الواقع.

المشكلة تكمن في أن العديد من هذه السياسات قد تكون جامدة أو غير محدثة، مما يجعلها غير قادرة على الاستجابة بفعالية للتحديات الجديدة، مثل المخاطر التقنية، المخاطر البيئية، أو المخاطر المالية العالمية. هذا يؤدي إلى تعرض المؤسسات لمخاطر أكبر قد تؤثر على استقرارها وأدائها.

وبالتالي، فإن مشكلة البحث تركز على تحليل العلاقة بين السياسات المطبقة في المؤسسات وأثرها على إدارة المخاطر. وتطرح السؤال التلوي: تساهم السياسات المؤسسية فعلاً في تقليل المخاطر وتعزيز القدرة على التكيف مع التهديدات المتغيرة، أم أن هناك حاجة لتطوير سياسات أكثر مرونة وشمولية؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من الحاجة المتزايدة لدى المؤسسات لضمان فاعلية سياساتها في مواجهة التحديات والمخاطر المتزايدة في بيئة الأعمال المعاصرة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسات في إدارة المخاطر وتقديم توصيات لتحسينها، مما يساهم في تعزيز استقرار المؤسسات وقدرتها على التكيف مع التغيرات غير المتوقعة

تكمّن أهمية الدراسة في عدة نقاط أساسية

تحسين فاعلية إدارة المخاطر: تقدم الدراسة فهماً معمقاً حول كيفية تأثير السياسات على إدارة المخاطر، مما 1. يساعد المؤسسات على تحسين استراتيجياتها وتبني أفضل الممارسات في تصميم وتنفيذ السياسات

دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية: تساعد الدراسة في تقديم رؤى عملية لصناع القرار داخل المؤسسات حول 2. كيفية موازنة السياسات مع المتغيرات الجديدة في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية، وبالتالي تحسين قدرتهم على التعامل مع المخاطر المستقبلية

سد الفجوة في الأبحاث الأكاديمية: تساهم هذه الدراسة في سد الفجوة الموجودة في الأبحاث المتعلقة بالسياسات 3. وإدارة المخاطر، من خلال تقديم تحليل شامل للعلاقة بين السياسات المؤسسية وأثرها على تقليل المخاطر

تعزيز القدرة على التكيف: تساعد الدراسة المؤسسات على تطوير سياسات مرنة وقابلة للتكيف مع الأوضاع 4. المتغيرة، سواء كانت تلك التغيرات تقنية، اقتصادية، أو بيئية، مما يمكنها من التكيف مع الأزمات والمخاطر الجديدة

إسهام عملي وتطبيقي: إلى جانب الجانب النظري، توفر الدراسة تطبيقات عملية من خلال دراسة حالات حقيقية 5. من قطاعات مختلفة، مما يعزز من قدرتها على تقديم توصيات واقعية وقابلة للتنفيذ

باختصار، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري وتطبيقي يساعد المؤسسات على تحسين سياساتها في إدارة المخاطر، ويؤدي إلى تحقيق أداء أفضل واستدامة أكبر في مواجهة الأزمات والمخاطر المتنوعة

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسلط الضوء على العلاقة بين السياسات المؤسسية وإدارة المخاطر، وتقديم توصيات لتحسين فعالية هذه السياسات، الأهداف الرئيسية للدراسة تشمل

1. تحليل السياسات المؤسسية في إدارة المخاطر: دراسة كيفية تصميم وتنفيذ السياسات في المؤسسات المختلفة.
وتقييم مدى تأثيرها في الحد من المخاطر وتقليل آثارها

2. تحديد العوامل المؤثرة في نجاح السياسات: تحديد العوامل التي تساهم في فعالية السياسات المؤسسية، بما في ذلك المرونة، التحديث المستمر، والقدرة على التكيف مع المخاطر الجديدة

3. تقييم الفجوات في السياسات الحالية: كشف الفجوات الموجودة في السياسات الحالية التي قد تعيق إدارة المخاطر بشكل فعال، وتقديم مقترحات لتطويرها

4. تقديم دراسات حالة عملية: تحليل أمثلة من مؤسسات في قطاعات مختلفة لتوضيح كيفية تأثير السياسات على إدارة المخاطر في مواقف واقعية، وتقديم دروس مستفادة يمكن تطبيقها في مؤسسات أخرى

5. تقديم توصيات لتحسين السياسات: اقتراح تحسينات عملية للسياسات القائمة لتعزيز قدرتها على التعامل مع المخاطر بشكل أكثر فعالية، بما في ذلك المرونة والتكيف مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية

6. قياس أثر التكنولوجيا في إدارة المخاطر: دراسة دور التكنولوجيا في تحسين أو إعاقة فعالية السياسات، خاصة في إدارة المخاطر السيبرانية والمعلوماتية

تعزيز الوعي بأهمية السياسات المتكاملة: تسليط الضوء على أهمية تطوير سياسات شاملة ومتكاملة تغطي جميع 7. أنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات ،وتقديم استراتيجيات لتنفيذها بفعالية

هذه الأهداف تسعى إلى بناء إطار شامل لتحليل وتحسين السياسات المؤسسية في إدارة المخاطر ، مما يساعد المؤسسات على تحسين أدائها وزيادة قدرتها على التكيف مع التحديات المستقبلية

تساؤلات الدراسة

تركز هذه الدراسة على مجموعة من التساؤلات البحثية التي تهدف إلى استكشاف العلاقة بين السياسات المؤسسية وإدارة المخاطر، وتحليل تأثير هذه السياسات على تقليل المخاطر. التساؤلات الرئيسية التي تسعى الدراسة للإجابة عليها هي:

1. ما هو تأثير السياسات المؤسسية المعتمدة على إدارة المخاطر.

كيف تساهم السياسات المؤسسية في الحد من المخاطر التي تواجه المؤسسة

هل توجد سياسات محددة تكون أكثر فعالية في إدارة أنواع معينة من المخاطر

2. ما هي العوامل التي تؤثر في نجاح أو فشل السياسات في إدارة المخاطر.

هل يؤثر تصميم السياسات أو طريقة تنفيذها على مدى فعاليتها في تقليل المخاطر

ما هي المعوقات التي قد تؤدي إلى فشل السياسات في تحقيق أهدافها في إدارة المخاطر

كيف يمكن تطوير سياسات أكثر مرونة وشمولية لمواجهة المخاطر الحديثة. 3.

ما هو الدور الذي تلعبه المرونة في نجاح السياسات في التعامل مع المخاطر غير المتوقعة

كيف يمكن تكييف السياسات لتتماشى مع التطورات التكنولوجية والتغيرات الاقتصادية والبيئية

ما هو دور التكنولوجيا في تحسين أو إعاقة فعالية السياسات في إدارة المخاطر. 4.

كيف تؤثر التكنولوجيا على تطبيق السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر السيبرانية والمعلوماتية

هل يمكن استخدام الأدوات التكنولوجية لدعم تطبيق السياسات وتعزيز فعاليتها في التعامل مع المخاطر

ما هي الفجوات الموجودة في السياسات الحالية لإدارة المخاطر ، وكيف يمكن معالجتها. 5.

ما هي النواقص أو الفجوات في السياسات المؤسسية القائمة التي تعيق إدارة المخاطر بفعالية

كيف يمكن تطوير هذه السياسات لسد هذه الفجوات وضمان استجابة أفضل للمخاطر

كيف تؤثر بيئة العمل المتغيرة على فعالية السياسات في إدارة المخاطر. 6.

هل تؤدي التغييرات السريعة في بيئة العمل إلى تحديات في تنفيذ السياسات

كيف يمكن تطوير السياسات لتكون أكثر تكيفاً مع هذه التغييرات

هذه التساؤلات ستوجه البحث نحو تحليل شامل لدور السياسات في إدارة المخاطر وتقديم حلول واقعية لتحسين

هذه السياسات بما يتماشى مع التحديات الحديثة التي تواجه المؤسسات

فروض الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الفروض التي تهدف إلى اختبار العلاقة بين السياسات المؤسسية وإدارة المخاطر بناءً على الإطار النظري والتساؤلات البحثية، يمكن صياغة الفروض التالية

الفرض الأول. 1.

تؤثر السياسات المؤسسية المعتمدة بشكل إيجابي على فعالية إدارة المخاطر

الفرضية هنا تشير إلى أن وجود سياسات مدروسة ومنفذة جيداً يعزز قدرة المؤسسة على تقليل المخاطر والاستجابة بفعالية.

:الفرض الثاني. 2.

تصميم وتنفيذ السياسات بشكل مرن وشامل يؤدي إلى تحسين إدارة المخاطر مقارنةً بالسياسات الجامدة

الفرضية تفترض أن المرونة في السياسات تتيح للمؤسسة التكيف بسرعة مع التغيرات غير المتوقعة ، مما يحسن من فعالية إدارة المخاطر

:الفرض الثالث. 3.

وجود فجوات في السياسات الحالية يؤدي إلى تقليل فعالية إدارة المخاطر وزيادة تعرض المؤسسات للمخاطر

هذه الفرضية تفترض أن الفجوات أو النواقص في السياسات الحالية تجعل المؤسسات أقل قدرة على التعامل مع المخاطر بشكل فعال

:الفرض الرابع.4

.التطورات التكنولوجية تؤثر على فعالية السياسات في إدارة المخاطر السيبرانية

الفرضية هنا تشير إلى أن استخدام التكنولوجيا يمكن أن يدعم أو يعيق فعالية السياسات المعتمدة خصوصاً في إدارة المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني وحماية البيانات

:الفرض الخامس.5

المؤسسات التي تطبق سياسات متكاملة لإدارة المخاطر تكون أكثر استقراراً وقدرة على مواجهة التحديات مقارنة بالمؤسسات التي تعتمد على سياسات غير متكاملة

هذه الفرضية تفترض أن وجود سياسات شاملة تغطي مختلف أنواع المخاطر يعزز استقرار المؤسسة على المدى الطويل

:الفرض السادس.6

.تأثير بيئة العمل المتغيرة يضعف فعالية السياسات المؤسسية ما لم يتم تحديثها باستمرار

الفرضية تشير إلى أن المؤسسات التي لا تقوم بتحديث سياساتها بشكل دوري تواجه صعوبة في التعامل مع المخاطر الجديدة والمتغيرة.

هذه الفروض ستوجه الدراسة نحو تحليل مدى صحة هذه الافتراضات ، من خلال جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج تدعم أو تنفي هذه الفروض

الدراسات السابقة:

في سياق دراسة "السياسات وأثرها في إدارة المخاطر"، هناك عدد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين السياسات وإدارة المخاطر إليك ملخصاً لبعض هذه الدراسات

"دراسة"فعالية السياسات في إدارة المخاطر:دراسة حالة في القطاع المالي.1

الملخص:استعرضت هذه الدراسة تأثير السياسات المعتمدة في البنوك على إدارة المخاطر المالية.وجدت الدراسة أن البنوك التي تمتلك سياسات واضحة ومحدثة كانت أكثر قدرة على تقليل المخاطر المرتبطة بالقروض والتقلبات في الأسواق.

النتائج:أكدت الدراسة على أهمية تحديث السياسات لتتناسب مع التغيرات في البيئة الاقتصادية

"دراسة"تأثير السياسات التشغيلية على إدارة المخاطر في شركات النفط.2

المُلخَص: تناولت هذه الدراسة كيف تؤثر السياسات التشغيلية على إدارة المخاطر في قطاع النفط والغاز، تم تحليل
كيفية تصميم السياسات لضمان السلامة والامتثال البيئي

النتائج: أظهرت النتائج أن السياسات المتكاملة ساهمت في تقليل الحوادث البيئية وحوادث العمل، مما يعكس نجاح
استراتيجيات إدارة المخاطر

"دراسة" التكنولوجيا والسياسات في إدارة المخاطر السيبرانية. 3

المُلخَص: بحثت هذه الدراسة العلاقة بين التكنولوجيا والسياسات في مجال الأمن السيبراني، وركزت على كيفية
استخدام التكنولوجيا لتعزيز تنفيذ السياسات الأمنية

النتائج: أظهرت الدراسة أن المؤسسات التي تعتمد على تكنولوجيا متقدمة في إدارة المخاطر كانت أكثر قدرة على
التصدي للهجمات السيبرانية

"دراسة" أثر السياسات الحكومية على إدارة المخاطر في الصحة العامة. 4

المُلخَص: تناولت هذه الدراسة كيف تؤثر السياسات الصحية الحكومية على إدارة المخاطر الصحية، خاصة في ظل
الأوبئة

النتائج: وجدت الدراسة أن السياسات الشاملة والمرنة ساهمت في تحسين استجابة المؤسسات الصحية للأزمات

"دراسة" فشل السياسات في إدارة المخاطر:دراسة حالات من الشركات. 5

المخلص:قامت هذه الدراسة بتحليل حالات فشل سياسات إدارة المخاطر في مجموعة من الشركات.تناولت أسباب
الفشل والفجوات في تصميم السياسات

النتائج:أكدت النتائج أن غياب التحديث والتكيف مع البيئة المتغيرة كان السبب الرئيسي لفشل السياسات

استنتاجات من الدراسات السابقة

أهمية السياسات المرنة:تدل العديد من الدراسات على أن السياسات المرنة والمتكاملة تساعد في تحسين فعالية إدارة
المخاطر

،دور التكنولوجيا:تؤكد الدراسات على أهمية استخدام التكنولوجيا في تعزيز السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر
خاصة في المجالات الحساسة مثل الأمن السيبراني

ضرورة التحديث:تشير الدراسات إلى أن السياسات التي لا تُحدّث بانتظام تصبح غير فعالة في مواجهة التحديات
الجديدة

أهمية مراجعة الدراسات السابقة

تساهم مراجعة هذه الدراسات في بناء قاعدة معرفية قوية تدعم البحث الحالي، كما تساعد على تحديد الفجوات في الأدبيات السابقة وتوجيه البحث نحو مجالات جديدة تحتاج إلى استكشاف

المنطلقات النظرية للدراسة:

المنطلقات النظرية للدراسة: السياسات وأثرها في إدارة المخاطر

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المنطلقات النظرية التي تشكل الإطار الفكري لفهم العلاقة بين السياسات وإدارة المخاطر. تتضمن هذه المنطلقات ما يلي:

نظرية إدارة المخاطر. 1.

المفهوم: تتناول نظرية إدارة المخاطر كيفية التعرف على المخاطر، تقييمها، والتخطيط لإدارتها بفعالية

التطبيق: تؤكد هذه النظرية على أهمية السياسات كأدوات لتوجيه السلوك المؤسسي في التعرف على المخاطر وتحديد استراتيجيات التعامل معها

نظرية السياسات العامة. 2.

المفهوم: تتعامل مع كيفية تصميم السياسات العامة وتنفيذها وتأثيرها على المجتمع والمجالات المختلفة

التطبيق: توفر هذه النظرية إطاراً لفهم كيفية تأثير السياسات على إدارة المخاطر في المنظمات ، مع التركيز على كيفية صياغة السياسات بشكل يضمن فعالية التطبيق والاستجابة

نظرية النظام 3.

المفهوم: تنظر إلى المؤسسات على أنها أنظمة معقدة تتفاعل مع بيئاتها ، حيث تؤثر القرارات والسياسات على النظام بشكل شامل

التطبيق: تساعد هذه النظرية في فهم كيف يمكن أن تؤثر السياسات على جميع جوانب المؤسسة وتفاعلاتها مع المخاطر المختلفة مما يتطلب تنسيقاً شاملاً بين الإدارات

نظرية المرونة المؤسسية 4.

المفهوم: تتعلق بالقدرة على التكيف والمرونة في مواجهة التحديات والمخاطر

التطبيق: تشير هذه النظرية إلى أن السياسات التي تسمح بالتكيف والمرونة يمكن أن تساعد المؤسسات في تحسين استجابتها للآزمات والمخاطر ، مما يعزز من قدرتها على الاستمرار

نظرية العوامل البشرية.5

المفهوم:تركز على دور الأفراد والسلوكيات في إدارة المخاطر

التطبيق:تُعزز هذه النظرية أهمية تصميم السياسات بما يتناسب مع السلوكيات البشرية واحتياجات الموظفين ،مما يسهم في تحسين فعالية التنفيذ

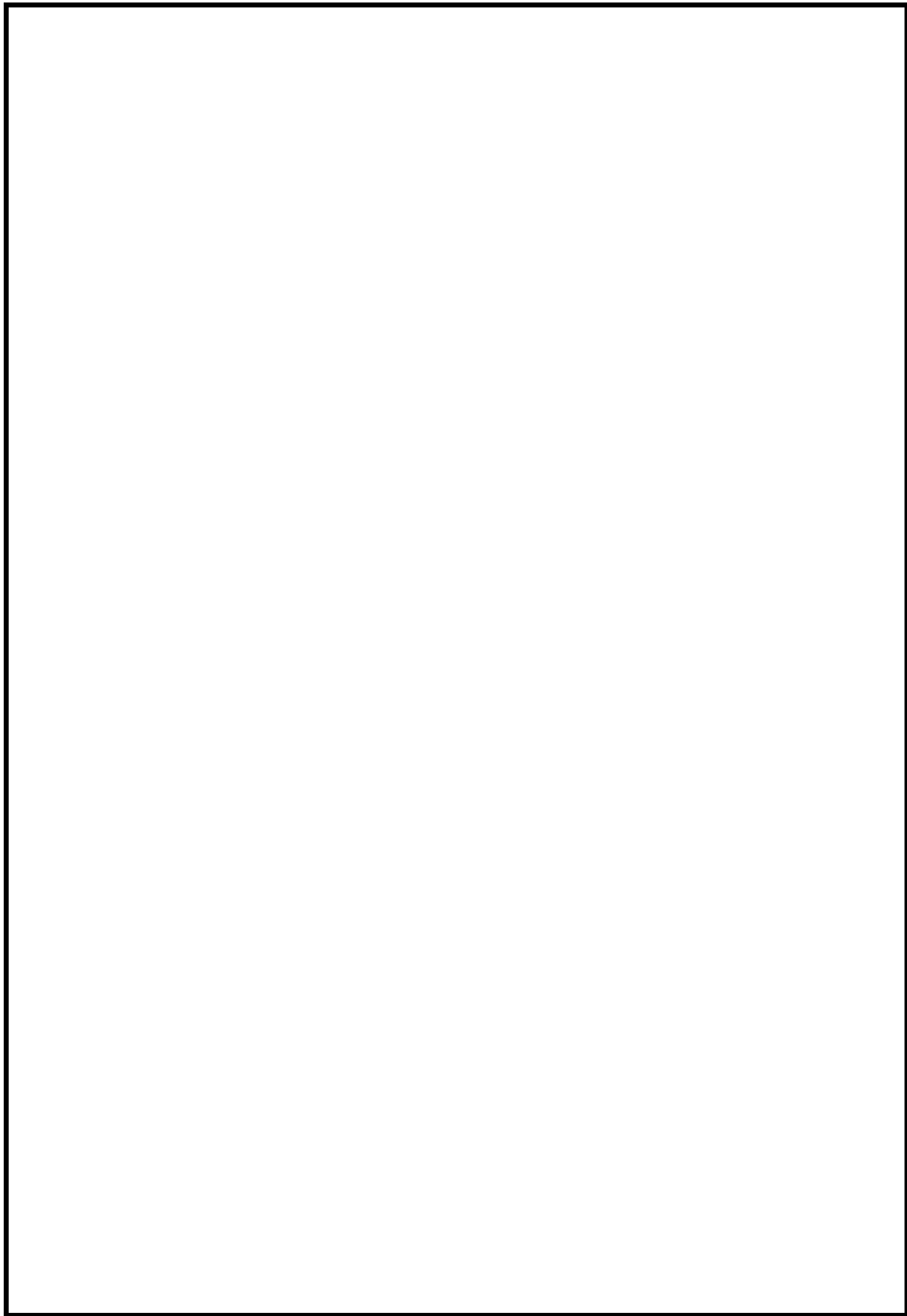
نظرية التغيير المؤسسي.6

المفهوم:تتعلق بكيفية حدوث التغيير داخل المنظمات وأثر ذلك على السياسات والممارسات

التطبيق:تساعد هذه النظرية في تحليل كيف يمكن أن تؤدي التغييرات في البيئة الخارجية أو الداخلية إلى مراجعة السياسات المؤسسية وتطويرها

أهمية المنطلقات النظرية

تعتبر هذه المنطلقات النظرية أساسية لفهم كيفية تأثير السياسات على إدارة المخاطر حيث توفر إطاراً متكاملاً لفحص الفرضيات والأهداف الخاصة بالدراسة.كما تساعد في توجيه البحث نحو مجالات محددة من التحليل ،مما يسهم في تعزيز النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة



المنهجية وطرق البحث:

المنهجية وطرق البحث: السياسات وأثرها في إدارة المخاطر

تحدد المنهجية وطرق البحث الأسلوب الذي سيتم اتباعه لجمع البيانات وتحليلها للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها بناءً على طبيعة موضوع الدراسة، يمكن أن تشمل المنهجية ما يلي

1. المنهج البحثي:

المنهج الكمي:

يستخدم لجمع البيانات الكمية من خلال استبيانات أو استبيانات مغلقة، مما يسهل قياس المتغيرات وتحليلها إحصائياً

يعتبر مناسباً لتحليل العلاقة بين السياسات وإدارة المخاطر بشكل موضوعي وقابل للقياس

المنهج النوعي:

يستخدم لجمع البيانات النوعية من خلال المقابلات العميقة أو مجموعات التركيز

يساعد في فهم الآراء والتجارب الفردية حول فعالية السياسات وتأثيرها في إدارة المخاطر

أدوات البحث 2.

استبيانات

يتم تصميم استبيانات لجمع البيانات من المشاركين في مختلف المؤسسات ،تتضمن أسئلة مغلقة ومفتوحة للحصول على معلومات شاملة حول السياسات المطبقة ومدى فعاليتها في إدارة المخاطر

مقابلات

إجراء مقابلات مع مسؤولين في الإدارة العليا والمختصين في إدارة المخاطر للحصول على رؤى معمقة حول تأثير السياسات الحالية وكيفية تحسينها

دراسات حالة

تحليل حالات محددة لمؤسسات ناجحة أو فاشلة في إدارة المخاطر ،لفهم كيف أثرت السياسات على أدائها

عيننة البحث 3.

اختيار العينة

يتم اختيار عينة من المؤسسات المختلفة (مثل القطاع المالي، الصحي، الصناعي) لضمان تمثيل شامل لمجموعة متنوعة من السياسات والممارسات في إدارة المخاطر.

يمكن استخدام طريقة العينة العشوائية أو العينة الهادفة بناءً على أهداف البحث

4. تحليل البيانات

التحليل الكمي

(لإجراء التحليلات الإحصائية) مثل التحليل الوصفي والانحدار Excel أو SPSS استخدام برامج تحليل البيانات مثل لفهم العلاقة بين المتغيرات

التحليل النوعي

استخدام أساليب تحليل المحتوى أو تحليل الموضوعات لاستخلاص الأنماط والمواضيع من المقابلات والملاحظات

5. التحقق من صحة النتائج

المصداقية:

التأكد من أن الأدوات المستخدمة لجمع البيانات تقيس ما تهدف إلى قياسه بدقة

الموثوقية:

اختبار ثبات النتائج من خلال إجراء دراسات تجريبية أو إعادة تطبيق الاستبيانات على عينة مختلفة

الإطار الزمني 6:

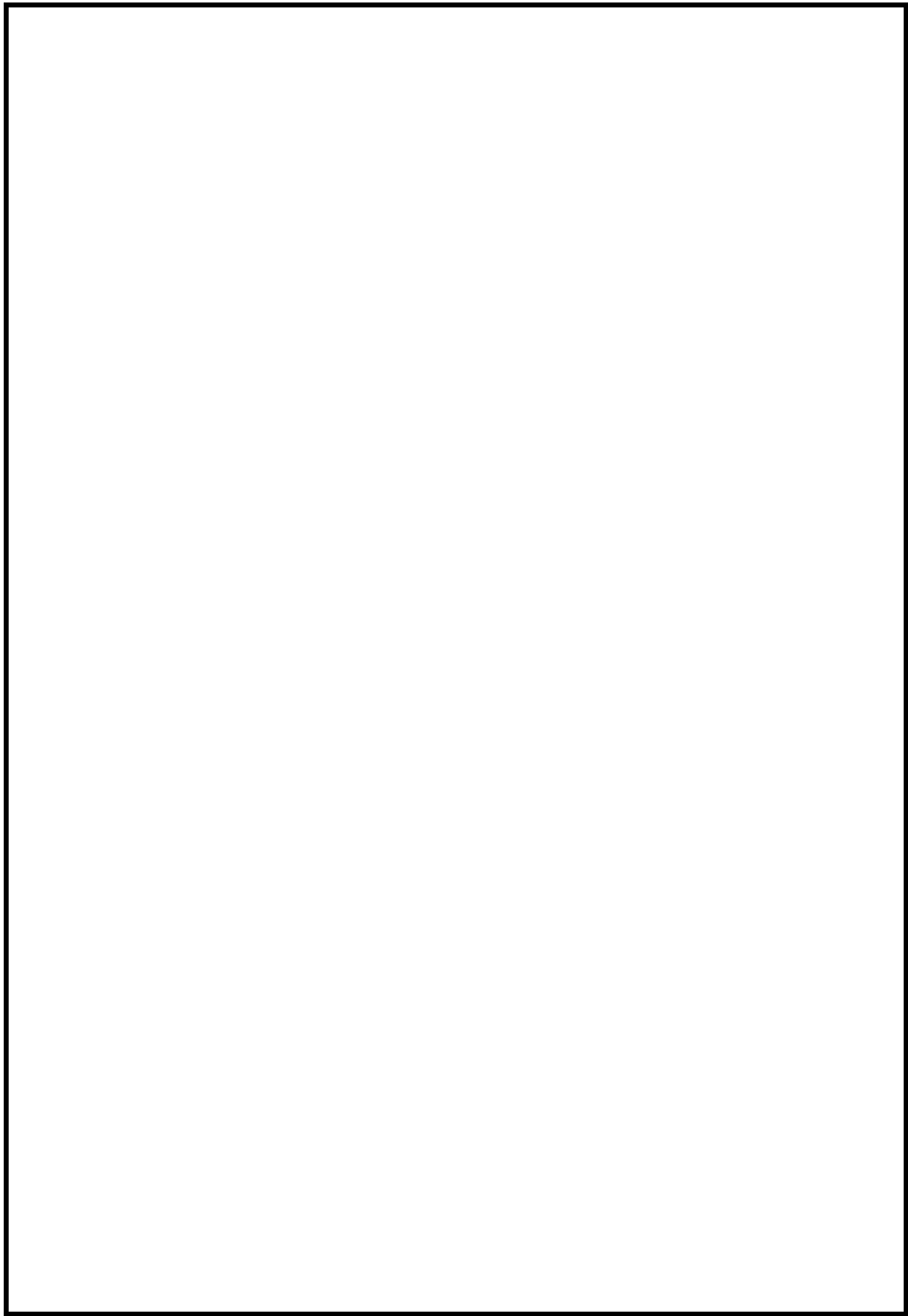
الجدول الزمني

وضع جدول زمني مفصل لمراحل البحث بدءاً من جمع البيانات وحتى تحليلها وكتابة التقرير النهائي

خاتمة:

ستساعد هذه المنهجية الشاملة على تحقيق أهداف الدراسة وفهم دور السياسات في إدارة المخاطر بشكل فعال. كما

تساهم في تقديم توصيات مدعومة بالأدلة لدعم تطوير السياسات المؤسسية



أدوات الدراسة:

أدوات الدراسة: السياسات وأثرها في إدارة المخاطر

تعتبر أدوات الدراسة جزءاً أساسياً من منهجية البحث حيث تُستخدم لجمع البيانات وتحليلها بهدف الوصول إلى النتائج والتوصيات. في سياق دراسة "السياسات وأثرها في إدارة المخاطر"، يمكن تصنيف أدوات الدراسة إلى عدة فئات كما يلي:

1. أدوات جمع البيانات:

استبيانات:

تُعد الاستبيانات أداة فعالة لجمع البيانات الكمية من عدد كبير من المشاركين

يمكن تصميم الاستبيانات لتشمل مجموعة من الأسئلة التي تغطي المواضيع التالية

مدى فاعلية السياسات الحالية في إدارة المخاطر

تقييم مستوى الوعي بين الموظفين حول السياسات المعتمدة

وجود أي فجوات أو نواقص في السياسات الحالية

مقابلات:

تستخدم المقابلات لجمع بيانات نوعية تعكس وجهات نظر الأفراد حول السياسات وإدارة المخاطر

يمكن أن تكون المقابلات هيكلية (مع أسئلة محددة مسبقاً) (أو شبه هيكلية) تسمح بالمرونة في النقاش (مع الأفراد في المناصب الإدارية أو الفرق المختصة بإدارة المخاطر)

مجموعات التركيز:

تستخدم لتجمع مجموعة صغيرة من الأفراد (مثل الموظفين أو المختصين) لمناقشة مواضيع متعلقة بالسياسات وإدارة المخاطر

تساعد في استكشاف آراء متعددة وتوفير معلومات غنية حول تجارب الأفراد مع السياسات

أدوات تحليل البيانات 2.

برامج التحليل الإحصائي

تستخدم لتحليل البيانات الكمية المجمعة من الاستبيانات، Excel أو R أو SPSS مثل

يتم استخدامها لإجراء التحليلات الوصفية (مثل المتوسطات والانحرافات المعيارية) والتحليلات الاستنتاجية (مثل اختبارات الفرضيات والانحدار).

تحليل المحتوى:

تستخدم في تحليل البيانات النوعية المجمعة من المقابلات ومجموعات التركيز

تتضمن تصنيف البيانات إلى مواضيع أو فئات محددة واستكشاف الأنماط المشتركة

أدوات البحث الميداني 3:

دراسات حالة:

تستخدم لدراسة حالات معينة لمؤسسات ناجحة أو فاشلة في إدارة المخاطر

توفر دراسات الحالة رؤى عميقة حول كيف يمكن للسياسات أن تؤثر على الأداء المؤسسي في سياقات مختلفة

أدوات التقييم والمراجعة 4:

(Checklists) قوائم التحقق:

تستخدم لتقييم مدى توافق السياسات الحالية مع المعايير والممارسات المثلى في إدارة المخاطر

استبيانات التقييم الذاتي:

يمكن استخدامها لتقييم فعالية السياسات من قبل الفرق المعنية في المؤسسة ، مما يوفر معلومات إضافية حول
النقاط القوية والضعيفة في السياسات المعتمدة

خاتمة:

تساعد هذه الأدوات في تحقيق أهداف الدراسة ، حيث تمكن الباحثين من جمع وتحليل البيانات بشكل منهجي ومنظم
كما توفر المعلومات اللازمة لتقديم توصيات قائمة على الأدلة لتحسين السياسات المؤسسية في إدارة المخاطر

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تعتمد هذه الدراسة على بيانات ومعلومات من مصادر إلكترونية عالمية متاحة عبر الإنترنت، مما يجعل الحدود المكانية مفتوحة وغير مقيدة بموقع جغرافي محدد.

الحدود الزمانية: تستند هذه الدراسة إلى بيانات متاحة حتى أكتوبر 2024، مع الاستعانة بأحدث المعلومات المتاحة في وقت إعداد البحث.

المراجع:

الدراسة تعتمد على مراجعة بيانات ومعلومات متاحة عبر الإنترنت من مصادر عالمية

